رسالة في شرح البسملة الصغرى
للقاضي محمد بن مصطفى الكفوي
الآقكرماني (ت ١١٧٤هـ)
-دراسة وتحقيق-

A letter explaining the small basmalah by Judge

Muhammad bin Mustafa al-Kafwi al-Aqramani

م.د. مازن دحام سالم

Mazen Daham Salem

كلية الإمام الأعظم (رحمه الله) الجامعة

قسم اللغة العربية

Dr.Mazin82@imamaladham.edu.iq

الملخص

كانت غاية التآليف الإسلامية على مر العصور خدمة القران الكريم عبر تفسيره، وبيان غريبه، وأحكامه، وكشف مشكله، وإعرابه، وناسخه ومنسوخه وغيرها... وبين هذا كله جاءت رسالة الآقكرماني لشرح البسملة التي اختلف فيها هل هي آية من القران الكريم أم لا؟

وكانت حقا رسالة ماتعة أودع فيها المؤلف خلاصة أقوال المفسرين كالبيضاوي وغيره، وكانت لمساته واضحة، إذ نجده يرد ويناقش ويرجح...

وقد أقيم التحقيق على نسختين استدركت من الثانية على الأولى، أتممتُ النقص، وقوّمت الاعوجاج، وخرجت الأقوال ما استطعت إلى ذلك سبيلا معتمدا كتب التفسير، والنحو مصدرين أساسيين من مصادر التحقيق.

وهذا الجهد أقدمه خدمة للتراث الإسلامي العريقة، وخطوة في سبيل خدمة كتابه الأول، فإن وفق فالحمد لله، وإلا فلا حول ولا قوة إلا بالله...

Abstract

How much of our scientific heritage is still imprisoned in libraries and killed by dust, as manuscripts have accumulated that abound with useful knowledge and are full of precious pearls, including this our letter, the subject of the study, which I wanted to explain to the readers, and I removed its dust entitled: ((A message in the explanation of the small basmalah by Judge Muhammad bin Mustafa Al-Kafwi Al-Aqramani - d. 1174 AH-))...

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين حمد الشاكرين، فله الحمد على ما أنعم، وله الشكر على ما ألهم، والثناء بما قدّم، نحمده، ونستعينه، ونصلي، ونسلّم على خير الورى وآله النجبا، وبعد.

لا يزال كم من تراثنا العلمي حبيس المكتبات وقتيل الأتربة، حيث تراكمت المخطوطات التي تزخر بالعلم المفيد، وتحفل بالدرر الثمينة، ومنها رسالتنا هذه موضوع الدراسة، والتي أردت أن أبينها للقراء، وأزيح أتربتها بعنوان: ((رسالة في شرح البسملة الصغرى للقاضي محمد بن مصطفى الكفوي الآقكرماني – ت١١٧٤هـ))...

ولعل الدافع الذي يحدوني لتحقيق هذا المخطوط عدا غيرتي على تراث أمتنا وإزالة الغبار عن مكنوناته عاملان:

أولهما: أن موضوع الرسالة بحدّ ذاته قضية تشغل من حيز الفكر الإسلامي مجالاً واسعاً، إذ من أولويات الاهتمامات الإسلامية التي لا يمكن أن يبدأ المسلم أي عمل يقوم به إلّا بها، لما لها من دلالات الرحمة، وهي الصفة الغالبة على ربِّ العزة منذ أول كلمة قالها مما يعطي انطباعاً أكيداً بأن دين الله الخاتم لدياناته هو دين الرحمة.

والثاني: أن مصنف الرسالة ذو عقلية علمية متمكنة من أداء المادة العلمية على نحو جيّد، وقد استوعب مادته، وغطى جوانب ما يبحث بكل دقة، متناولاً الجانب النحوي واللغوي والفلسفي وغير ذلك، مما يعطي انطباعاً لدى القارئ أنّه يقف أمام عالم جليل لم ينل ما يكفي مِن الشهرة، ولم ينصفه التاريخ بأن يأخذ مكانه الطبيعي بين العلماء المبدعين، والحق أقول: إنّه لم يكن الوحيد الذي كتب في البسملة وشرحها، ولكنه تفرد في أسلوبه وطريقة تناوله لها، فقد تناول شرح وتحليل البسملة جملة المفسرين للقرآن الكريم.

وأقول أيضا: إنّ البسملة تناولها

مصنفون آخرون، بشكل منفرد وبرسائل كثيرة منها: (رسالة في البسملة للبناني)، و(شرح الاستعاذة والبسملة للمرادي)، و(عقد الدر النظيم في فضل بسم الله الرحمن الرحيم للبابلي)، و(كتاب البسملة لأبي شامة)، ولكنها مخطوطة لم تصل إلينا بشكل مطبوع؛ لذلك آليتُ أن أُظهر هذه الرسالة للعيان؛ علّها تثير الباحثين للبحث عن الرسائل الأخرى التي كتبت في البسملة.

وقد قسمت البحث على قسمين: القسم الأول الدراسي، والقسم الثاني النص المحقق.

أمّا القسم الدراسي فقد قسمته على مطلبين: المطلب الأول حياة المؤلف ويتضمن:

المسألة الأولى: اسمه ونسبه.

المسألة الثانية: ولادته ونشأته ووفاته.

المسألة الثالثة: مؤلفاته.

المسألة الرابعة: اسم المخطوط وتوثيق نسبته للمؤلف.

المسألة الخامسة: منهج القاضي محمد بن مصطفى الآقكرماني.

المطلب الثاني: منهجي في التحقيق، والنسخ الخطية المعتمدة، ويتضمن ما يأتي:

المسألة الأولى: الخطوات التي اتبعتها في التحقيق.

المسألة الثانية: وصف النسخ الخطية.

المسألة الثالث: (صور المخطوطات).

وأخيراً أسأل الله الرحمن الرحيم أن يكون عملي هذا من الباقيات الصالحات التي هي خير عند ربّك ثواباً وخيراً مرداً.

القسم الدراسي

المطلب الأول: حياة المؤلّف ويتضمن:

المسألة الأولى: اسمه ونسبه:

هو القاضي محمد بن مصطفى حميد الكفوي، المعروف بآقكرماني فقيه حنفي، عالم مشارك في بعض العلوم تولى القضاء بمكة وتوفي بها، ونسبة الكفوي تعود إلى مدينة (كفا) التركية. أمّا نسبة الحنفي، فتعود إلى مذهب أبي حنيفة النعمان (رحمه الله تعالى)[١].

المسألة الثانية: ولادته ونشأته ووفاته:

لم تذكر كتب التراجم عن تاريخ ولادته بالرغم مِن كثرة مؤلفاته، وإنّما فقط ذكروا أنّه ولد في مدينة كرمان وإليها نسبته الآقكرماني، والكلمة متكونه مِن مقطعين: (الآق) معناه الأبيض[٢]، و(كرماني) نسبة إلى مدينة كرمان التركية.

أمّا تاريخ وفاته فقد أجمعت كتب التراجم على أنّ وفاته سنة (١١٧٤هـ) في مكة المكرمة، وكان قاضياً فيها[٣].

المسألة الثالثة: مؤلفاته:

للآقكرماني مؤلفات عدة في شتى الفنون كالفقه، والتفسير، والتوحيد، وشرح الحديث، والسيرة، والنحو، وغيرها، ومن أشهرها:

١- آداب الكفوي.

٢- تعريفات الفنون وتراجم المصنفون[٤].

٣- حاشية على الجامع الصحيح للبخاري.

٤- حاشية على الحسينية لآداب البركوي.

٥- حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي.

---

(١) يُنظر ترجمته في: هدية العارفين، لإسماعيل البغدادي: ٣٣٢/٢، ومعجم المؤلفين، لعمر كحالة: ٢٧/١٢.

(٢) يُنظر: معجم الألفاظ التاريخية، لمحمد أحمد دهمان، ص١٨.

(٣) ينظر: هدية العارفين، لإسماعيل البغدادي: ٣٣٢/٢، ومعجم المؤلفين، لعمر كحالة: ٢٧/١٢.

(٤) كلمة (المصنفون) مضاف إليه كان ينبغي أن تكتب بالياء والنون لكن هكذا أثبتها في هداية العارفين، وربما ألجأه التناسق الصوتي مع الجزء الأول من العبارة.

٦- حاشية على شرح القازآبادي.
٧- حاشية على شرح مير أبي الفتح[١].
٨- رسالة في الأدعية المأثورة.
٩- شرح البسملة. لديه رسالتان على شرح البسملة (صغرى وكبرى)، فالصغرى هي رسالتنا هذه، وهي إيجاز لرسالته (شرح البسملة الكبرى).
١٠- شرح الحمدلة.
١١- شرح إمكان العام والخاص.
١٢- عقد الآلي في بيان علمه تعالى بغير المتناهي.
١٣- عقد القلائد على شرح العقائد.
١٤- الفرق الضالة.
١٥- فوائد السواك.
١٦- كتاب الطهارة من الإعراب واللغة والمعنى[٢].

المسألة الرابعة: اسم المخطوط وتوثيق نسبته للمؤلِّف:

١- جاء عنوان الرسالة في نسختي المخطوط هكذا.

٢- تصريح المؤلف باسمه في مقدمة الكتاب إذ قال في المقدمة: «فيقول العبد المفتقر إلى الله المقتدر(محمد بن مصطفى الآقكرماني) بلّغه الله تعالى إلى أقصى الأماني»[٣]، وكل كتب الفهارس والتراجم مثل:(هدية العارفين، ومعجم المفسرين) ذكرت الرسالة بهذا الاسم، ولم تختلف بنسبتها إلى مؤلفها.

المسألة الخامسة: منهج القاضي محمد بن مصطفى الآقكرماني ومصادره:

الآقكرماني كغيره مِن العلماء والمؤلفين -قدماء ومحدثين- ابتدأ رسالته بقوله: (بسم الله الرحمن الرحيم) وبعد الحمد والاستعانة، قدّم الآقكرماني مقدمة

(١) هو محمد بن أمين السعيدي، الاردبيلي، الشهير بمير أبي الفتح (ت ١٤٧٠هـ). ينظر: معجم المؤلفين، كحالة: ٩/ ٧٣.
(٢) يُنظر: هدية العارفين، لإسماعيل البغدادي: ٣٣٢/٢، ومعجم المؤلفين، كحالة: ٢٧/١٢-٢٨، ومعجم المفسرين، لعادل نويهض، ٦٣٨/٢.
(٣) شرح البسملة الصغرى، النص المحقق، ص١٣.

موجزة بيّن فيها سبب تأليف هذه الرسالة إذ قال: «هذه كلمات جميلة في شأن شرح التسمية، قررتُ ما فيها مِن السؤال والجواب بعبارة يرتضيها أولوا الألباب، وراعيتُ في تحريرها قانون المناظرة ليكون على وفق طبع المباحثة....»[1].

ثمّ بيّن أنّ المؤلفين قدّموا في ابتداء تأليفهم التسمّية على التحميّد، فقالوا: (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بإسلوب الكتاب المجيد، ومن ثمّ بيّن أنّ البسملة يتعلق بها طلب الابتداء بها في الأمور العلية، وما يتعلق بالباء ومعانيها مِن أن تكون للاستعانة أو المصاحبة، وكذلك أورد الاختلافات التي حصلت بين العلماء في اشتقاق اسم (الله).

ويمكن القول: إنّ الآقكرماني بترتيبه لمادة رسالته قد تابع مَن سبقه مِن المفسرين، غير أنّه لم يكتف بالتفسير فحسب، بل توسع في دراستها وتحليلها وبيان كل ما يتعلق بها مِن فنون لغوية ونحوية ومنطقية.

أمّا شواهده فقد كانت قليلة ومعظمها من القرآن الكريم، ثم الأحاديث النبوية الشريفة، أمّا الشعر فلم يستشهد به في رسالته.

ويمكن أن نحدد مصادره وطرق نقله مِن طريقين: أولهما: أسماء الأعلام وإن لم يذكرها صراحة واكتفى بذكر اللقب الذي اشتهر به العالم في محل الاستشهاد، وهذا مطرد في الرسالة كلّها. والآخر: المعلومات التي أوردها في رسالته تنُّم عن أصحابها على نحو واضح، وهذا يدّل على إلمامه الواسع بكتب مَن سبقه على الرغم مِن تنوعها واختلافها.

ولذا يمكن القول: إنّ الآقكرماني كان عالماً متنوع الثقافة واسع الاطلاع، وهو ما ظهر على نحو واضح في رسالته.

(١) شرح البسملة الصغرى، النص المحقق، ص١٣.

المطلب الثاني: منهجي في التحقيق، والنسخ الخطية المعتمدة، ويتضمن ما يأتي:

المسألة الأولى: الخطوات التي اتبعتها في التحقيق:

١- جمع النسخ الخطية لهذا الكتاب، والتعريف بها، وتمييز نسخة الأصل، والإفادة من النسخة الأُخرى، وقد أثبتُّ الفروق بين النسختين في حواشي التحقيق.

٢- نسخ المخطوط، وتصحيح الرسم الإملائي لبعض الكلمات الواردة في النص المحقق على وفق قواعد الإملاء الحديث، وأدخلت علامات الترقيم المناسبة.

٣- وجدتُ أنَّ ناسخ المخطوط أثبت رموزاً أثناء النسخ، نحو:(تعالى يكتبها تع).

٤- رمزت لنهاية وجه كل ورقة من مخطوط نسخة الأصل بـ(و)، ولنهاية ظهرها بـ(ظ)، ووضعت مع كل رمز رقم الورقة واضعاً بين الرقم والرمز خطاً مائلاً وجعلتها بين معقوفتين هكذا: [٢/و]، [٢/ظ].

٥- الحرص على تثبيت الحواشي في جوانب المتن.

٦- عدم إثقال الهوامش إلّا بالقدر الذي يزيد النص وضوحاً ويكشف عما استغلق بيانه من تعليقات نحوية ولغوية، أو بعض المصطلحات المنطقية الواردة في النص، توخياً لجانبي الأهمية والاختصار.

٧- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها، وجعلتها بين قوسين مزهرين.

٨- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة، واستعملت القوسين الهلاليين (( )) لحصر الأحاديث النبوية الشريفة.

٩- أثبت المصادر الأساسية التي أفاد منها المصنف تصريحاً أو تلميحاً، وحواشي التحقيق تدل على ذلك، مُحيلاً ما نسبه من أقوال العلماء إلى كتبهم ما استطعت.

١٠- شرح الألفاظ الغريبة الواردة في متن الرسالة؛ لأنّ ذلك من شأنه أن

يكشف عن معاني الألفاظ ووضوح العبارة التي وردت فيها تلك الألفاظ.

١١- تطرقتُ إلى حياة المؤلِّف بشكل مختصر؛ لأنّ المؤلف لم يُكْتَب عنه في كتب الترجمة إلّا ما تم ذكره.

١٢- ألحقتُ في ختام القسم الدراسي صُوراً من المخطوطات التي وقفنا عليها.

المسألة الثانية: وصف النسخ الخطية: اعتمدت في التحقيق على نسختين، وهما:

النسخة الأولى: وهي نسخة الأصل، وقد رمزت لها بالرمز (أ).

مكان وجودها: مكتبة كوبرلي (قسم محمد عاصم بك) ضمن مجموع برقم (٥٦٩) من لوحة ٥٣ إلى لوحة ٦١، عدد أوراقها: ٨، عدد الأسطر في الصفحة: ١٩ سطراً، عدد كلمات السطر الواحد: ١٠ كلمة، الناسخ: لا يوجد، تاريخ النسخ: لا يوجد، نوع الخط وصفته: نسخة حسنة خطها نسخ.

وقد جعلت هذه النسخة هي الأصل، وذلك لأنّها نسخة كاملة ليس بها سقط، ولأنّها نسخة حسنة خطها واضح وجميل.

النسخة الثانية: وقد رمزت لها بالرمز (ب).

مكان وجودها: مكتبة بغداد وهي ضمن مجموع برقم (١٨٧٧) من لوحة ١٤٢ إلى لوحة ١٥٢.

عدد أوراقها: ١٠، عدد الأسطر في الصفحة: ١٧سطراً، عدد كلمات السطر الواحد: مختلفة تتراوح بين٧-١١ كلمة، الناسخ: لا يوجد، تاريخ النسخ: ١١٥٤ه، نوع الخط وصفته: نسخة بها سقط ما يقارب صفحتان.

وقد تميزت جميع هذه النسخ الخطية بنظام التعقيبة: وهو كتابة الكلمة الأُولى من الصفحة في ذيل الصفحة التي تسبقها.

المسألة الثالث: (صور المخطوطات)

الورقة الأولى من النسخة الأصلية(أ)

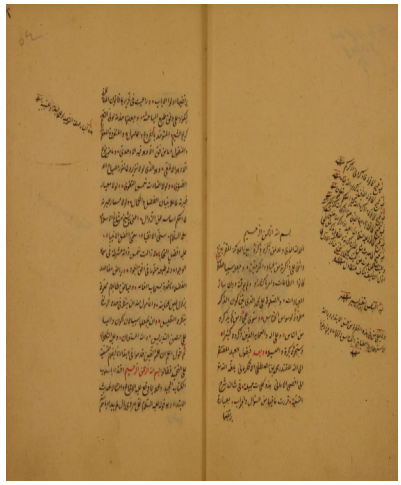

الورقة الأخيرة من النسخة الأصلية (أ)

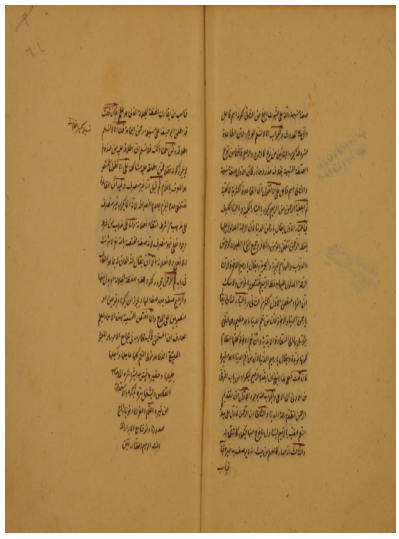

الورقة الأولى من النسخة (ب)

الورقة الأخيرة من النسخة (ب)

القسم الثاني: النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وعد لمن ذَكَره ذِكرَه بين الملائكة المقربين، وأثنى على ذاكريه مِن عباده المكرمين، وجعله سبباً للفلاح كأنواع[١] الطاعات، وأمر بإكثاره ولم يوقته دون سائر العبادات، والصلاة على محمد الذي بيّن كون الذكر مطردة لوسواس الخناس، وسوّى للجماد مَن لم يذكره مِن الناس، وعلى آله وأصحابه الذين ذكروه كثيراً، وسبحوه بكرة وأصيلا. وبعد:

فيقول العبد المفتقر إلى الله المقتدر (محمد بن مصطفى الآقكرماني) بلّغه الله تعالى[٢] إلى[٣] أقصى الأماني: هذه كلمات جميلة في شأن شرح التسمية، قررتُ ما فيها مِن السؤال والجواب بعبارة [٢/و] يرتضيها أولوا الألباب، وراعيتُ في تحريرها قانون المناظرة ليكون على وفق طبع المباحثة، وجعلتها خدمة لوليّ النِعَم كريم الشيم المتوحد بالفروع والأصول، والمتفرد في المعقول والمنقول، ما مِن فنٍ إلّا وهو فيه الأوحدي، وما مِن نوعٍ إلّا وهو [فيه][٤] الألمعي، وهو الذي لولا تنويره لما تنّور مصباح الفتوى، ولولا إضاءته [لَمَا أضاءت][٥] شمس التقوى،

(١) في نسخة (أ): (كانوا)، وما أثبته من (ب) هو الصحيح.

(٢) (تعالى): لم ترد في نسخة (ب).

(٣) (إلى): لم ترد في نسخة (ب).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من نسخة (ب).

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من نسخة (ب).

ولولا معيار غبرته لَمَا علا بنيان الفضل والكمال، ولولا مسمار عبرته لَمَا أُحكم أساسه عن الزوال، أعني بشيخ مشايخ الإسلام سلّمه السلام سَنِيّ الأتقياء، سمّى أفضل الأنبياء، عليه أفضل التحايا، لا زالت شمس ذاته مشرقة في سماء الوجود، وقمر طبعه متنوراً في أفق الجود، ورياض مقاصد الفضلاء ناضرة بسحاب إنعامه، وحياض مطالبهم مملؤة بزلال عين عنايته، والمأمول منه أن ينظر في هذه الرسالة بنظرة النفيس، وأن يجعلها سبباً لأن أكون والياً على حصن التدريس، والله المستعان، وعليه التكلان.

ثم أقول: اعلم أنّ المؤلفين قدموا في ابتداء تأليفهم التسمّية على التحميّد، فقالوا:﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[١] اقتداء بإسلوب الكتاب المجيد، وعملاً بما وقع عليه الإجماع، وامتثالاً لحديث الابتداء، وهو قوله (عليه السلام)[٢]:((كل أمر ذي بال[٣] لم يبدأ باسم الله فهو أبتر[٤]))[٥]. [٢/ظ] رواه أبو داود عن أبي هريرة (رضي الله عنه)، وفي الوجه الثاني نظر؛ لأنّا لا نسلّم وقوع الإجماع كيف وإنّ أكثر كتب السّلف خالٍ عن التحميد إلّا أن يقال المراد الذكر لا الكتابة، وفي الوجه الثالث أيضاً نظر؛ لأنّه بمنطوقه منافٍ لِمَا بدأ بغير البسملة ولم يبقَ أبتر وبمفهومه منافٍ لما بدأ بالبسملة وبقي أبتر، وكل ما هذا شأنه فغير صحيح، والجواب: إنّ صغرى الشاهد المذكور ممنوعة؛ لأنّ المراد بالأبتر في الحديث: الأبتر الشرعي.

(١) سورة الفاتحة الآية: ١.

(٢) في نسخة (ب): (صلى الله عليه وسلم).

(٣) البال يطلق على معانٍ: منها الحال، والقلب، والحوت العظيم. ينظر: مختار الصحاح، للرازي: ٤٢، ولسان العرب، لابن منظور: ٧٤/١١.

(٤) أبتر: وهو المقطوع الذنب. ينظر: القاموس المحيط، للفيروزآبادي: ٣٤٥، وتاج العروس، للزبيدي: ٩٥/١٠.

(٥) لم أجده عند أبي داود في سننه، ولا في المراسيل، ورواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده: ٣٥٩/٢، حديث رقم (٨٦٩٧)، إسناده ضعيف.

فإن قلت: يرد عليه نقض آخر بأن يقال: إنّه غير صحيح لأنّ الامتثال بالحديث غير ممكن؛ لأنّ هذا الحديث مع حديث التحميد، وهو قوله (عليه السلام):((كل أمر ذي بال لم يبدأ بالحمد لله فهو أجزم))[1]. رواه أبو داود أيضاً عن أبي هريرة (رضي الله عنه) متعارضان، إذ الابتداء بأحد الأمرين يفوت الابتداء بالآخر، وكل متعارضين لا يمكن الجمع بينهما، وكل ما هذا شأنه فلا يمكن الامتثال به.

قلنا: إن صغرى شاهدك غير مسلّمة وهذا المنع لكونه وارداً على المقدمة المدللة يرجع إلى دليلها، فنقول: إن أردت بقولك: الحديثان متعارضان إنّهما متعارضان ظاهراً، فهو مسلّم لكنه لا يضرنا، وإن أردت أنهما متعارضان باطناً، أو ظاهراً وباطناً، فهو ممنوع لجواز أن يكون الابتداء المذكور في أحد الحديثين محمولاً على الابتداء الحقيقي، والآخر على الابتداء[2] الإضافي، ويجوز أن يحمل على الابتداء العرفي الممتد مِن أوّل الكتاب[٣/و] إلى المقصود، وهذان الجوابان على تقدير كون الظرف المذكور في الحديثين متعلقاً بالابتداء.

وأمّا الجواب على تقدير أن لا يكون متعلقاً به فبأن يحمل الباء على الاستعانة[3] ولا شك أنّ الاستعانة بشيء لا تنافي الاستعانة بشيء آخر، واعترض عليه بأن حَمْله على الاستعانة باطل؛ لأنّ الابتداء باستعانة شيء لا يجامع الابتداء باستعانة شيء آخر، وأُجيب: بأنّا لا نسلّم ذلك لجواز أن يكون بحيث كان قد وقع منه

(١) لم يَرِد الحديث بهذا اللفظ، وإنّما وَرَدَ بقوله (صلى الله عليه وسلم): ((كلُّ كلام لا يُبدَأُ فيهِ بالحمدُ لله فهو أجذَمُ)). رواه أبو داود في سننه:٤/٢٦١،(كتاب الأدب - باب الهَدْي في الكلام)، رقم الحديث(٤٨٤٠)، إسناده ضعيف.

(٢) (الابتداء): لم ترد في نسخة (ب).

(٣) باء الاستعانة: وهي الداخلة على آلة الفعل، أي: الواسطة بين الفاعل، ومفعوله، نحو: بريت القلم بالسكين. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى، للصبان: ٢/٣٢٩.

الاستعانة بهما في آن واحد.

أقول: إن الاعتراض والجواب كلاهما مردود؛ لكونهما مبنيين على أن الباء في الحديثين متعلق بالابتداء مع أن الأوّل كلام على السند وبأن يحمل على الملابسة، وهي تعم وقوع الابتداء بالشيء على وجه الجزئية ووقوعه بذكر الشيء قبل الابتداء بلا فصل فيجعل أحدهما جزء ويذكر الآخر قبله بلا فصل فيكون آن الابتداء آن التلبس بهما، واعترض عليه بأن حمله على الملابسة باطل؛ لأنّه غير ممكن إذ الابتداء ملابساً بأمر لا يجامع الابتداء ملابساً بأمر آخر في آن واحد، وفيه أن هذا الاعتراض مع أنّه كلام على السّند مبني على أنّ معنى التلبس منحصر في المقارنة وهو ممنوع؛ لأنّه يجيء بمعنى الاتصال أيضاً، فيجوز أن يكون الابتداء متصلاً بالتحميد وهو متصل بالتسمية فيحصل التلبس بهما في آن واحد، والمراد بالابتداء في الحديثين على هذين الجوابين[٣/ظ] أعني حمل الباء على الاستعانة وحمله على الملابسة ابتداء المقصود، ولا شك أن المبتدي في ابتداء المقصود يكون مستعيناً بهما، أو ملابساً بهما في آن واحد فاحفظه. وما قيل في الجواب إن الابتداء يجيء بمعنى التقديم، قال في المغرب: بدأ بالشيء قدّمه[١]، فمعنى الحديثين: كل أمر ذي بال لم يقدم عليه اسم الله والحمد لله فهو أبتر، فلا وجه لتوهم التعارض بينهما ففيه أنّ ما نقل عن المغرب التقديم المطلق، وما نحن فيه هو التقديم المقيد، أعني التقديم على المطلوب فلا يكون ما نقل شاهداً له.

وأمّا ما قيل: يمكن دفع التعارض بأن يقال: يبتدأ بأحدهما بإخطاره في البال، وبالآخر بذكره، أو كتبه، أو بذكر أحدهما، وبكتب الآخر، أو بأخطارهما معاً في البال، أو يبتدأ بالتسمية أخطاراً، أو ذكراً، أو كتابة، وبالتحميد عملاً بالأركان فلا اعتداد عليه.

(١) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب، للمُطَرِّزِيّ: ٣٦.

فليتدبر الباء في بسم الله للملابسة عند الزمخشري[١]، وحكم القاضي[٢] بأنّه للاستعانة فإن رجّح مِن طرف الزمخشري كونه للملابسة بأنّه أكثر مِن باء الاستعانة. قلنا مِن جانب القاضي: أنّا لا نسلّم أكثرية باء الملابسة بالنسبة إلى باء الاستعانة، وإن رجّح مِن طرفه بأنّ التبرك باسم الله تأدب وتعظيم له تعالى بخلاف جعله آلة مبتذلة غير مقصودة لذاتها[٣].

قلنا مِن جانبه أنّ للآلة جهتين: التبعية، وتوقف نفس الفعل،[٤/و] أو كماله عليه فلا نسلّم لزوم ملاحظة الجهة الأولى، بل الجهة الملحوظة هي كون الفعل غير معتد به شرعاً ما لم يصدر به فهذه الجهة هي الجهة الثانية وإن رجّح مِن طرفه بأنّ ابتداء المشركين باسم آلهتهم كان على وجه التبرك فينبغي أن يرد عليهم في ذلك بتقديم اسم الله على العامل وجعل الباء فيه للملابسة[٤]. قلنا مِن جانبه: إنّا نسلّم أنّ ابتداء المشركين باسم آلهتهم كان على وجه التبرك لجواز كون مرادهم الاستعانة، وإن رجّح مِن طرفه بأنّ باء الملابسة تدل على ملابسة جميع أجزاء الفعل باسم الله دون باء الاستعانة[٥].

قلنا مِن جانبه: إنّ باء الاستعانة تدل على الاستعانة باسمه تعالى في [جميع][٦] أجزاء الفعل فلا نسلم عدم دلالة باء

(١) ينظر: الكشاف، للزمخشري: ١/ ٤.
(٢) القاضي: وهو شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي نسبة إلى خفاجة بالفتح والتخفيف حي من بني عامر، المصري الحنفي قاضي القضاة المتوفى ١٢ رمضان عام ١٠٦٩ه، وقال عنه الرداني في آخر صلته: (شهاب الحفاظ والنقاد وملحق الأحفاد والأجداد). ينظر: فهرس الفهارس، لعبد الحي الكتاني: ١/ ٣٧٧-٣٧٨.
(٣) ينظر: حاشية الشِّهابِ على تفسير البَيضَاوِي، لشهاب الدين الخفاجي: ١/ ٣٦.
(٤) ينظر: الرسالة الكبرى في البسملة، للصبان: ٤٤.
(٥) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، لشهاب الدين الخفاجي: ١/ ٣٦.
(٦) ما بين المعقوفين زيادة من نسخة (ب).

الاستعانة على تلك الملابسة، وإن رجّح مِن طرفه بأنّ التبرك معنى ظاهر يفهمه كل أحد، والتأويل المذكور في كون الباء آلة لا يفهمه غير الخواص[١].

قلنا مِن جانبه: إنّ العبرة للخواص ففي ما قلنا دقة، وهي مِن أسباب الترجيح، وإن رجّح مِن طرفه بأنّ كون اسم الله آلة للفعل إنّما هو باعتبار أنّه يتوسّل إليه ببركته فقد رجّح بالآخر إلى التبرك وليس له الآلية زيادة معنى يعتد به[٢].

قلنا مِن جانبه: إنّا لا نسلّم ذلك فإن جعله آلة يشعر بأنّ له زيادة مدخل في الفعل ويشتمل على جعل الفعل الموجود لفوات ما يعتد به شرعاً بمنزلة المعدوم[٤/ظ] فإذا عرفت أنّ ما ذكره مِن طرف الزمخشري مِن وجوه الترجيح يكون مجروحاً مِن جانب القاضي[٣]، فعليك بالامتثال لحكم القاضي ثم إنّ الباء لكونه مِن الحروف الجارة الموضوعة لإفضاء معاني الأفعال إلى الأسماء لا بدّ له مِن متعلق مذكور، أو مقدر عام إن لم توجد قرينة الخصوص، أو خاص إن وجدت وها هنا المقدر فعل خاص[٤] والقرينة ما يتحقق بعد التسمية، أي: أُؤلفُ مثلاً وكذا الحال في سائر الأفعال مثلاً إذا قيل في الأكل: بسم الله يكون المقدر آكِلُ، وفي الشرب اشرب فهي جملة فعلية، وقيل إسمية، أي: تأليفي باسم الله، والظرف لغو على تقدير كون الباء للاستعانة، ومستقر على تقدير كونه للملابسة[٥] والأولى كون المقدر فعلاً؛ لأنّه أقوى ولأنّ في تقدير الاسم زيادة الإضمار في عدد الحروف مع أنّ الفاعل فيه بارز بخلاف الأوّل. ورجّح

(١) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، لشهاب الدين الخفاجي: ٣٦/١.
(٢) المصدر نفسه: ٣٦/١.
(٣) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، لشهاب الدين الخفاجي: ٣٨/١.
(٤) ينظر: الكليات، للكفوي: ٢٢٧.
(٥) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، لشهاب الدين الخفاجي: ٣٥/١.

الزمخشري كون المتعلق مؤخراً بوجوه[١]:

الأوّل: أنّ تقديم المعمول يفيد الاختصاص مع الاهتمام[٢]؛ لأنّ المشركين كانوا يبتدئون باسم آلهتهم ففي التقديم اهتمام وردّ عليهم فيكون قصر قلب، أو إفراد، أو تعيين على اعتبار حال المخاطب المردود عليه.

والثاني: أنّ تقديمه أحسن وقوعاً؛ لأنّ كون اسم الله نصب عين المؤمن.

والثالث: أنّه دخل في التعظيم؛ لأنّ تقديم الاسم تعظيم للمسمّى.

والرابع: إنّه أوفق للوجود؛ لأنّ المسمّى مقدم في الوجود الخارجي[٥/و] على جميع الأشياء كما هو المبرهن في إثبات الواجب وكذا في الوجود الذهني؛ لأنّ معرفته أوّل المعارف عند العباد المعتد بهم.

ولذا قيل: ما رأيت شيئاً إلّا ورأيت الله قبله[٣]. فالأوفق كون اسم السابق في هذين الوجودين سابقاً على جميع الأشياء في الوجود الخطي واللفظي[٤]، وإن كان هذان الوجودان مجازيين بخلاف الأوّلين، هذا ويرد على كون الابتداء بسم الله ابتداء باسم الله سؤال بطريق المعارضة بأن يقال: دليلكم وإن دل على مدعاكم مِن كون الابتداء بهذا اللفظ ابتداء باسم الله لكن[٥] عندنا دليل يدل على ما ينافيه، وهو أن يقال: إنّ الابتداء بهذا اللفظ ليس ابتداء باسم الله؛ لأنّ الباء ولفظ الاسم

(١) ينظر: الكشاف، للزمخشري: ١/٣.
(٢) ينظر: نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، للسيوطي: ١/٢٢٣.
(٣) ينظر: التعرف لمذهب أهل التصوف، لأبي بكر الكلاباذي: ٦٤، ومفاتيح الغيب، للرازي: ٢٩/ ٤٤٩.
(٤) الْوُجُود اللَّفْظِيّ: هو شهادة أَن لاَ إِلَهَ إِلَّا الله مُحَمَّد رَسُول الله. وأمّا الوجود الذهني فبملاحظة المؤمن لهذا النور ومطالعته له ولمواقعه. ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، للنيسابوري: ١/١٤٣، والكليات، للكفوي: ٢١٦.
(٥) (لكن): لم ترد في نسخة (ب).

ليس شيء منهما اسم الله[١].

والجواب: إنّا لا نسلّم وجوب ذكر اسمه تعالى باسم خاص مِن أسمائه تعالى بل يجوز أن يذكر بلفظ دال على اسمه وها هنا كذلك؛ لأنّ أضافة الاسم إلى الله تعالى إن كان بمعنى الاختصاص به تعالى بكونه موضوعاً لذاته فهو لفظة الله، وإن كانت بمعنى الاختصاص مطلقاً فيشمل أسماءه تعالى كلها، فعلى أي تقدير كان يكون الابتداء بلفظ الاسم ابتداءً باسم الله تعالى، على أنّا نقول: يجوز أن يكون أضافة الاسم إلى الله بيانية، وأمّا الباء فهو وسيلة إلى ذكره وفائدة إقحام الاسم هي التنبيه على أنّ التبرك أو الاستعانة إنّما هو بذكر اسمه؛ لأنّ التلبس والإتيان إنّما يكون باسمه لا بذاته [تعالى][٢]،[٥/ظ] وقيل: هي التنبيه على الفرق بين اليمين والتيمن[٣].

والاسم مِن الأسماء المحذوفة الأعجاز [عند البصريين][٤]، كيدٍ ودم ويدل عليه تصرّفه على (أسماء، وأسامي، وسمى) فاشتقاقه عندهم مِن(السّمو) بمعنى الارتفاع؛ لأنّه رفعة للمسمّى، فأصله:(سمو) فحذف آخره تخفيفاً لكثرة الاستعمال[٥]، وللزوم تعاقب الحركات على حرف العلة واجتلبت همزة الوصل ليمكن الابتداء؛ لأنّ السين أُسكنت بعد حذف الواو؛ لأنّها لمّا حذفت بقيَ حرفان أوّلهما متحرك، والثاني ساكن ولمّا أُجرى الإعراب على الثاني وجب تسكين المتحرك ليحصل الاعتداد، واشتقاقه مِن(السِمة) بمعنى العلامة؛ لأنّه كالعلامة المُعَرِّفة

(١) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، لشهاب الدين الخفاجي: ٤٨/١.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من نسخة (ب).

(٣) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي: ٢٦/١.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من نسخة (ب)، يقتضيها السياق.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري: ١٣/ ٧٩ مادة (سما)، والإنصاف، لأبي البركات الأنباري: ٨/١، مسائل خلافية في النحو، للعكبري: ٥٩.

للمسمّى عند الكوفيّة[١]، فأصله:(وسم) حذفة الواو تبعاً ليَسِم وزيدت الهاء في آخره عوضاً عن المحذوف، وزيدت همزة الوصل في أوّله للابتداء[٢].

ورد هذا بأنّ الهمزة لم تعهد داخلةً على ما حذف صدره في كلامهم[٣]، وعورض قولهم: إنّ هذه الهمزة للوصل بأن يقال: أنّها لو كانت همزة وصل لما سقطت مِن الخط لكنّ التالي باطل والمقدم مثله؛ لأنّ حكم همزات الوصل الثبوت في الابتداء، والسقوط لفظًا [وخطًا][٤] في الوصل[٥].

قلنا: إنّا لا نسلّم الملازمة المذكورة لِمَ لا يجوز أن يكون سقوطه لفظاً وخطاً؛ لكثرة الاستعمال وكثرة الكتابة أيضاً بخلاف ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[٦] على أنّا نقول: إنّها لم تترك[٦/و] بالكليّة؛ لأنّها لمّا حذفت طوّلت الباء لتدل على الهمزة المحذوفة مع أنّها لمّا دخلت الباء عليها وقع الاستغناء عنها بخلاف ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ فإنّ حذف الباء منه يصّح مع بقاء المعنى صحيحاً، نحو: (اقرأ اسم ربّك) بخلاف الحذف في (بسم الله)، ثم الاسم إن أريد به اللفظ فغير المسمّى؛ لأنّه يتألف مِن أصوات مقطعة غير قارة، ويختلف باختلاف الأمم والأعصار، ويتعدد تارة ويتحّد أخرى، والمسمّى ليس كذلك[٧].

وإن أريد به الصفة انقسم انقسام الصفة عند الأشعري[٨]: إلى ما هو نفس

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب، للشيخ زاده: ١/ ٤.
(٢) ينظر: الإنصاف، لأبي البركات الأنباري: ١/ ٨، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي: ٣/ ٤٦٦.
(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي: ١/ ٢٦، وروح المعاني، للألوسي: ١/ ٥٥.
(٤) ما بين المعقوفين زيادة من نسخة (ب).
(٥) ينظر: توجيه اللمع، لابن الخباز: ٥٧١.
(٦) سورة العلق من الآية: ٣.
(٧) ينظر: مفاتيح الغيب، للرازي: ١/ ١٠٣، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي: ١/ ٢٦.
(٨) الأشعري: هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري مؤسس مذهب الأشاعرة، كان من أئمة المتكلمين، ولد في البصرة وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ثم رجع

المسمّى، وإلى ما هو غيره، وإلى ما هو ليس عينه ولا غيره[١]. وإن أريد به ذات الشيء فهو المسمّى لكنه لم يشتهر بهذا المعنى فإن قلت: لا نسلّم أنّه لم يشهر بهذا المعنى كيف، وقد قال سبحانه: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ﴾[٢]؛ لأنّ الأمر بتنزيهه سبحانه لا[٣] بتنزيه اسمه فيكون عين المسمّى[٤].

قلنا: إنّ المراد اللفظ؛ لأنّه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص، يجب تنزيه الألفاظ الموضوعة لها عن الرّفث وسوء الأدب[٥]، وقوله: (الله)، أصله: (آله)، فحذفت الهمزة على غير القياس فلذلك عوّض عنها الألف واللام؛ لأنّ ما حذف قياساً في حكم المثبت فلا يُعَوض عنه شيء فلمّا كان حرف التعريف عوضاً عن الحرف الأصلي[٦] كان بمنزلته، فلذلك قيل:(يا الله) بالقطع، لا يقال: إنّه يرد عليه نقض إجمالي بشاهد الجريان والتخلف[٦/ظ] بأن يقال: إنّ دليلك هذا جار في غير حالة النداء مع أنّ مدلوله وهو القطع متخلف عنه؛ لأنّا نقول: إنّا لا[٧] نسلّم الجريان؛ لأنّ دليلنا مقيّد بعدم كثرة الاستعمال واللفظ الشريف بكثرة استعماله في غير حالة النداء على أنّا نقول: إنّ الألف واللام تجردت للتعويض في

وجاهر بخلافهم، له مصنفات كثيرة منها: (مقالات الإسلاميين) و(رسالة في الإيمان) توفي في بغداد، واختلف في سنة وفاته قيل: سنة (٣٢٤ه)، وقيل سنة (٣٣٠ه)، وقيل سنة (٣٣٢ه). ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان البرمكي: ٣/ ٢٨٤.

(١) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي: ١/ ٢٦، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، للطيبي: ٢/ ٤٣٢.

(٢) سورة الأعلى من الآية:١.

(٣) (بتنزيهه سبحانه لا): لم ترد في نسخة (ب).

(٤) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، لشهاب الدين الخفاجي: ١/ ٤٥.

(٥) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي: ١/ ٢٦.

(٦) (كان حرف.....الأصلي): لم ترد في نسخة (ب).

(٧) (لا): لم ترد في نسخة (ب).

النداء فلم يلاحظ معها شائبة التعريف حذراً مِن اجتماع أداتَي التعريف فقطعت[١].

وأمّا في غير النداء فقد روعي أصلها فسقطت في الدرج مع كونها للتعويض[٢]، وقيل أصله: الآله وفيه أنّه يوهم أنّ الألف واللام مِن الأصل مع أنّه ليس كذلك، وإنّه لا يصّح [حينئذ][٣] قولهم: وعوّض عنها الألف واللام إلّا أن يقال: إنّه بالنظر إلى الأصل الحقيقي، وهو (آله)، ثم قيل: إنّه اسم لمفهوم الواجب لذاته، أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلّي انحصر في فرد، فلا يكون عَلَماً؛ لأنّ مفهوم العَلَم جزئيّ، وفيه أنّا لا نسلّم ذلك كيف وقد اجمعوا على أنّ قولنا: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾[٤] كلمة التوحيد، ولو كان اسماً لمفهوم الكلّي لَمَا أفادت التوحيد؛ لأنّ الكلّي مِن حيث هو كلّي يحتمل الكثرة، فالحق أنّه اسم للذات الواجب الوجود الخالق للعالم[٥].

واعلم أنّ العقول كما تحيّرت في ذاته تعالى تحيّرت في اللفظ الدال عليه، فقيل: إنّه اسم عربي غير مشتق وإليه ذهب الخليل[٦]، والزّجاج[٧]، وقيل: إنّه اسم[٨] سريانيّ معرب[٩]، وقيل: إنّه مشتق لكن لا نعرف المشتق منه، ولم نكلّف بمعرفته، وقيل: إنّه صفة مشتقة صارت[٧/و] عَلَماً بالغلبة وهو مختار البيضاوي، وفيه أنّه لو كان وصفاً لم يكن قولنا: ﴿لَا إِلَهَ

(١) ينظر: نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، للسيوطي: ١/ ١٣١.
(٢) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، لشهاب الدين الخفاجي: ١/ ٥٠.
(٣) ما بين المعقوفين زيادة من نسخة (ب) يقتضيها السياق.
(٤) سورة الصافات من الآية: ٣٥.
(٥) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، لشهاب الدين الخفاجي: ١/ ٥١.
(٦) ينظر: مفاتيح الغيب، للرازي: ١/ ١٤٣.
(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: ١/ ٤٠.
(٨) (اسم): لم ترد في نسخة (ب).
(٩) ينظر: روح المعاني، للألوسي: ١/ ٥٩.

إِلَّا اللَّهُ﴾ توحيداً؛ لأنّه لا يمنع الشركة، ولأنّه لو كان وصفاً لم يوجد اسم يجري عليه صفاته تعالى ولم يصلح له ممّا يطلق عليه سواه، ولأنّه لو كان وصفاً لصّح التوصيف به واللوازم كلها باطلة وكذا الملزوم[١]. أمّا الأوّل، فللإجماع على أنّه كلمة توحيد. وأمّا الثاني، فلاستلزام الصفات اسماً يدل على الذات الذي تقوم هي به. وأمّا الثالث، فلأنه لا يوصف به، فلا يقال: الحي القيوم الله، والجواب: إنّا لا نسلّم الملازمات المذكورة؛ لأنّ كونها وصفاً إنّما هو بالنظر إلى الأصل لكنه لمّا غلب عليه تعالى بحيث لا يطلق على غيره صار كالعَلَم، فأُجريَ مجراه في عدم تطرق الشركة وإجراء الصفات عليه وامتناع الوصف به.

وقيل: إنّه اسم عربي مشتق صار عَلَماً بالغلبة[٢]، وهو موافق لما ذهب إليه جمهور أهل اللغة؛ لأنّ (الاله) في الأصل يطلق على كل معبودِ حقٍ، أو باطل ثم غلب الاله المعرّف باللام على ذات الواجب وجوده ثم أُريد تأكيد اختصاص لفظ الاله به تعالى فحذفت الهمزة ثم أُدغم لام التعريف في لام الأصل فصار(الله)[٣].

واستدلّ على أنّه اسم لا صفة بأنّه يوصف، فيقال: الله الحي[٤] القيوم ولا يوصف به، فلا يقال: الحي القيوم الله، وكل ما شأنه كذا فهو اسم لا صفة، وفيه أنّا سلّمنا صغراه لكن رددّنا في الكبرى بأن، نقول: إن أردت بقولك: إنّ كل ما يوصف بالشيء ولا يوصف به الغير فهو اسم[٧/ظ] أنّه اسم بطريق الغلبة سلّمنا لكن منعنا التقريب إذ لا يلزم منه كونه اسماً في الأصل، وإن أردتَ أنّه اسم في الأصل فلا نسلّم الكبرى لِمَ لا يجوز أن

(١) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي: ٢٦/١.
(٢) ينظر: الكشاف، للزمخشري: ٦/١.
(٣) ينظر: المقاصد الشافية، للشاطبي: ٧/١، وشرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، لديكنقوز: ١٠٧.
(٤) (الحي): لم ترد في نسخة (ب).

يكون جواز كونه موصوفاً بشيء لا صفة لشيء بالنظر إلى كونه اسماً بالغلبة.

واستدلّ أيضاً بأنّه لا بدّ له مِن اسم يجري عليه صفاته ولم يصلح له ممّا يطلق عليه سواه، وفيه أنّا سلّمنا لكنّه لا يقتضي كونه اسماً في الأصل، واستدلّ أيضاً بأنّه لو كان وصفاً لم يكن كلمة ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ توحيداً، فإنّه لا يمنع الشركة، وفيه أنّ الملازمة المذكورة ممنوعة؛ لأنّه لمّا غلب عليه بالعَلَمية صار كالعَلَم في عدم احتمال الشركة فإذا عرفت هذا كان الأظهر ما اختاره البيضاوي[١].

ثم القائلون باشتقاقه اختلفوا، فقال بعضهم: إنّه مشتق من: (اَلَه) بمعنى: عبد فيكون الاله بمعنى: المألوه، أي: المعبود[٢]، وفيه أنّ هذا غير صحيح لاستلزامه أزلية العابد إلّا أن يقال: يجوز أن يكون معناه المستحق للعبادة، وقيل مِن: (أَلِه) بكسر اللام وكذا ما يأتي بعده، بمعنى: تحيّر فيكونَ الآله، بمعنى: المتحير فيه[٣]؛ لأنّ العقول تتحيّر في معرفته، وقيل مِن: (أَلَه) بمعنى: سكن[٤]؛ لأنّ القلوب تطمئن وتسكن بذكر الله، وقيل مِن:(أَلَهَ)، بمعنى: فزع[٥]؛ لأنّ العابد يفزع إليه، وقيل من:(أَلَهَ) الفصيل إذا ولع بأمه[٦]؛ لأنّ العابد يولع بالتضرع إليه، وقيل مِن:(وَلِه) إذا تحيّر فهو: واَلِه[٧]، مترادفان ثم لمّا كانت لفظة

(١) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي: ١/ ٢٦.
(٢) ينظر: البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان: ٦/ ٢٦٩.
(٣) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري: ٦/ ٢٢٢٤ مادة (أله).
(٤) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين النيسابوري: ١/ ٧٦.
(٥) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي: ١/ ٢٦.
(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٦.
(٧) ينظر: شرح قواعد الإعراب، للشيخ زاده: ٥، وقد أوصل بعض العلماء الأقوال في اشتقاق لفظ الجلالة إلى أربعة وعشرين قولا كما فعل السيوطي، حيث ذكر هذه الأقوال وختم بقول الشيخ سعد الدين -وأظنه التفتازاني- حيث قال: ((قال الشيخ سعد

الجلالة دالة[٨/و] على العظمة والكبرياء المستلزمة للقهر والغلبة وتُوهِمَّ منها أنّه موصوف بالجلال والجمال ذكر بعدها وصفاً دالاً على الجمال؛ ليعلم أنّه ذو الجلال والإكرام سبقت رحمتُه غضبه، فقال: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[١] فيكون مِن باب الاحتراس[٢]، فلا يرد ما قيل: إنّ لفظة الجلالة إذا كانت اسماً للذات المستجمع لسائر الصفات فما فائدة ذكرهما بعدها، هذا وهما صفتان مشبهتان مِن (رحم) كالغضبان مِن (غَضِب) والعليم مِن (عَلِمَ)[٣]، واعترض بأنّه مخالف لما تقرر مِن أنّ الصفة المشبهة لا تبنى إلّا مِن فعل لازم[٤] فكيف الاشتقاق مِن (رَحِمَ) وهو متعدٍ؟ والجواب: إنّا لا نسلّم المخالفة؛ لأنّ اشتقاقها مِن الفعل المتعدي إنّما هو بعد جعله لازماً بعد نقله إلى (فعُل) بضم العين، وهو مطرد في باب المدح والذم صرّح به في المفتاح[٥].

فإن قلت: إنّ الرحمة رقة للقلب[٦] والله تعالى منزّه عنه، فلا يصّح اطلاق الرحمن الرحيم عليه تعالى، (قلنا: إنّا لا نسلّم عدم الصحة؛ لأنّ أسماءه تؤخذ باعتبار الغايات التي هي الأفعال دون المبادئ التي هي انفعالات، فالرحمة غايتها الإحسان لكونه مقتضاً بإيراد بالرحمن الرحيم المحسن المتفضل بالإرادة والاختبار فيكون مجازاً مِن باب اطلاق

الدين: كما تحيرت الأوهام في ذاته وصفاته فكذا تحيرت في اللفظ الدال عليه أنه اسم، أو صفة، مشتق، أو غير مشتق، علم، أو غير علم إلى غير ذلك)). نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، للسيوطي: ١/ ١٢٧.

(١) سورة الفاتحة الآية:٣.

(٢) الاحتراس: ﴿هو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه﴾. الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني: ٣/٢٠٨.

(٣) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي: ١/٢٧.

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين: ١/٢٨٧، والكناش، لأبي الفداء: ١/٣٣٣.

(٥) ينظر: المفتاح في الصرف، للجرجاني: ٣٨.

(٦) ينظر: معجم الفروق اللغوية، للعسكري: ٢٥١.

السبب على المسبب ثم الرحمن أبلغ مِن الرحيم؛ لأنّ زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى[١].

قيل عليه: إنّ هذا جارٍ في (حذر، وحاذر) مع تخلف المدلول؛ لأنّ الأوّل كونه[٨/ظ] صفة مشبهة دالة على الثبوت أبلغ مِن الثاني لكونه اسم فاعل دال على الحدوث، والجواب: إنّا لا نسلّم الجريان؛ لأنّ القاعدة مشروطة بكون البنائين مِن نوع كالرحمن والرحيم فإنّهما مِن نوع الصفة المشبهة بخلاف (حذر، وحاذر)، فإنّ الأوّل صفة مشبهة، والثاني اسم فاعل على أن نقول: إنّ القاعدة أكثرية لا كليّة ثم أبلغيّة الرحمن مِن الرحيم يكون باعتبار الكميّة[٢] وباعتبار الكيف[٣] فباعتبار الأوّل يقال: يا رحمن الدنيا؛ لأنّ الرحمة المدلول عليها بلفظ الرحمن تتعلق بالمؤمن، والكافر، وجميع أنواع الطيور، والوحوش، والدّواب، والهوام البرية والبحرية، ويقال: يا رحيم الآخرة؛ لأنّ الرحمة المدلول عليها بلفظ

(١) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي: ١/٢٧، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد، لابن عجيبة: ١/٥٥.

(٢) الكم: ﴿هو العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته، وهو إمّا متصل أو منفصل؛ لأن أجزاءه إمّا أن تشترك في حدود يكون كل منها نهاية جزء وبداية آخر، وهو المنفصل، والمتصل، إمّا قار الذات مجتمع الأجزاء في الوجود وهو المقدار المنقسم إلى الخط والسطح والثخن، وهو الجسم التعليمي، أو غير قار الذات، وهو الزمان والمنفصل، وهو العدد فقط، كالعشرين والثلاثين﴾. التعريفات، للجرجاني: ١/١٨٧.

(٣) الكيف: هو ﴿هيئة قارة في الشيء لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاته، فقوله: هيئة يشمل الأعراض كلّها، وقوله: قارة في الشيء احتراز عن الهيئة الغير القارة، كالحركة والزمان والفعل والانفعال، وقوله: لا يقتضي قسمة يُخرِج الكم، وقوله: ولا نسبة يخرج باقي الأعراض النسبية، وقوله: لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية أو النسبة بواسطة اقتضاء محلها بذلك، وهي أربعة أنواع: الأول: الكيفيات المحسوسة، والثانية: الكيفيات النفسانية، والثالثة: الكيفيات المختصة بالكميات، والرابعة: الكيفيات الاستعدادية﴾. التعريفات، للجرجاني: ١/١٨٨.

الرحيم تختص بالمؤمن، ولا شك أنّ أفراد متعلق الأوّل أكثر مِن الثاني وباعتبار الثاني يقال: يا رحمن الدنيا والآخرة؛ لأنّ مِن نِعَم الدنيا ما هو عظيم رأي التي يتوسّل بها إلى السعادة الأبدّية، وإنّ نِعَم الآخرة كلها عظام لكونها مؤبدة، ويقال: يا رحيم الدنيا؛ لأنّ من نِعَم الدنيا ما هي حقيرة، فإن قلت: فعلى هذا ينبغي أن يقدم الرحيم ليكون مِن باب الترقي مِن الأدنى إلى الأعلى[١]، والجواب عنه بوجوه[٢]:

الأوّل: أنّ تقديم الرحمن لتقدم رحمة الدنيا.

والثاني: أنّ الرحمن لمّا دلّ على جلال النِعَم عقبه بالرحيم ليتناول ما خرج منها فيكون كالتتممة له.

والثالث: أنّه صار كالعَلَم مِن حيث أنّه لا يوصف به غيره فناسب[٩/و] أن يقارن لفظة الجلالة الذي هو عَلَم.

فإن قلت: قد أطلق أبو حنيفة على مسيلمة[٣](رحمن اليمامة)[٤].

قلنا: إنّا لا نسلّم أطلاقه)[٥] وإنّما يدل لو لم يكن أطلاقه عليه بطريق التهكم وهو ممنوع ولئن سلّمنا ذلك فلا نسلّم أنّ أطلاقه عليه مِن عنده لم يجوز كونه نقلاً عمّن أطلق عليه مشاكلة على أنّا نقول: المختص هو المعرّف باللام، ثم قيل: إنّه غير منصرف، وفيه أنّ القاعدة تقتضي

(١) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي: ١/٢٧، والدر المصون، للسمين الحلبي: ١/٣٢.

(٢) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي: ١/٢٧، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد، لابن عجيبة: ١/٥٥.

(٣) مسيلمة: هو مسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفي الوائلي، أبو ثمامة: متنبئ، من المعمرين. ولد ونشأ باليمامة، لقب في الجاهلية بالرحمن. وعُرف برحمان اليمامة، وتوفي سنة (١٢ه)، وسمّاه الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) بـ (مسيلمة الكذاب). ينظر: الأعلام، للزركلي: ٧/٢٢٦.

(٤) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري: ١/٧.

(٥) (قلنا: إنّا لا نسلّم عدم الصحة..... قلنا: إنّا لا نسلّم أطلاقه) لم ترد في نسخة (ب).

عدم الجزم بعدم انصرافه؛ لأنّه إنّما يكون غير منصرف على مذهب مَن شرط انتفاء (فعلانة)[١].

وأمّا على مذهب مَن شرط وجود (فعلى) فهو منصرف؛ لأنّه صفة مختصة بالله تعالى لا مؤنث له لا (فعلى، ولا فعلانة)، إلّا أن يقال: إنّه إلحاق له بما هو الغالب في بابه ثم (الرحمن) مجرور؛ لكونه صفة للفظة الجلالة، أو بدل منها، و(الرحيم) صفة بعد صفة لها ويجوز أن يكونا مرفوعين، أو منصوبين على المدح[٢].

وإنّما اختص التسمية بهذه الأسماء ليعلَم العارف أنّ المستحق لأن يستعان به في مجامع الأمور، هو المعبود الحقيقي الذي هو مولى النِعَم كلها عاجلها وآجلها، جليلها وحقيرها، فيتوجه بشَرَاشِرِهِ إلى جناب القدس، ويشغل سرّه بذكره والاستعداد به عن غيره[٣].

اللهم اغفر لنا ذنوبنا، واشرح صدورنا، وتوفنا مع الأبرار. إنّك أنت الرحيم الغفار، آمين[٩/ظ].

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لكمال الدين الأنباري عبد الرحمن بن محمد أبي البركات(ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٢- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي (ت:٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط الأولى، ١٤١٨هـ.

٣- إيضاح المكنون في الذيل على كشف

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأسترآباذي ١/ ١٦٠، والكناش، لأبي الفداء: ١/ ١٣٢.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية، للشاطبي: ٥/ ٥٨٧.

(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي: ١/ ٢٧.

الظنون، لمصطفى بن عبد الله الرومي (ت: ١٠٦٧هـ)، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي- لبنان.

٤- الإيضاح في علوم البلاغة، لجلال الدين القزويني محمد بن عبد الرحمن بن عمر أبي المعالي المعروف بخطيب دمشق(ت: ٧٣٩هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم، دار الجيل - بيروت، ط الثالثة.

٥- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي(ت:١٢٢٤هـ)، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي، القاهرة، ١٤١٩هـ.

٦- تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتضى الزَّبيدي محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني أبي الفيض(ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية (د.ت).

٧- التعريفات، للشريف الجرجاني علي بن محمد بن علي الزين(ت:٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، ط الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٨- التفسير الكبير، لفخر الدين الرازي أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط الثالثة،١٤٢٠ه.

٩- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط الأولى، ٢٠٠١م.

١٠- توجيه اللمع، لابن الخباز أحمد بن الحسين، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد، رسالة دكتوراه - جامعة الأزهر، دار السلام - جمهورية مصر العربية، ط الثانية، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١١- حاشية الشِّهابِ على تفسير البَيضَاوِي، لشهاب الدين أحمد بن محمد

بن عمر الخفاجي المصري الحنفي(ت: ١٠٦٩هـ)، دار صادر – بيروت.
١٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني، للصبان أبي العرفان محمد بن علي الشافعي(ت:١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان،١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
١٣- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي أبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف(ت:٧٥٦هـ)، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق (د.ت).
١٤- الرسالة الكبرى في البسملة، للصبان أبي العرفان محمد بن علي الشافعي(ت: ١٢٠٦هـ)، تحقيق: فواز أحمد، وحبيب يحيى، دار الكتاب العربي، ١٤٢٣ه.
١٥- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي شهاب الدين محمود بن عبد الله (ت:١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط الأولى، ١٤١٥ه.
١٦- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني(ت:٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت (د.ت).
١٧- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، جامعة قاريونس.
١٨- شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الأستراباذي حسن بن محمد شاه الحسيني(ت: ٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
١٩- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، للشيخ زاده محمد بن مصطفى القُوجَوي(ت:٩٥٠ه)، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر- لبنان، دار الفكر- سورية، ط الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٢٠- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، لديكنقوز شمس الدين أحمد (ت:٨٥٥هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط الثالثة، ١٣٧٩هـ/١٩٥٩م.

٢١- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين النيسابوري، تحقيق: الشيخ زكريا عميران دار الكتب العلمية- بيروت، ط الأولى، ١٤١٦ هـ/١٩٩٦م.

٢٢- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، للطيبي شرف الدين الحسين(ت:٧٤٣ه)، تحقيق: إياد محمد الغوج، ود. جميل بني عطا، المشرف العام: د. محمد عبد الرحيم، ط الأولى، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٢٣- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لعبد الحي الكتاني محمد الإدريسي(ت:١٣٨٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط الثانية، ١٩٨٢م.

٢٤- القاموس المحيط، للفيروزآبادى مجد الدين أبي طاهر محمد(ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة- لبنان، ط الثامنة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٢٥- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري جار الله أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد(ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط الثالثة، ١٤٠٧ه.

٢٦- الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود الملك المؤيد (ت:٧٣٢ه)، دراسة وتحقيق: د. رياض الخوام، المكتبة العصرية- لبنان، ٢٠٠٠م.

٢٧- لسان العرب، لابن منظور محمد بن مكرم بن على أبي الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعى الإفريقى(ت:٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط الثالثة، ١٤١٤ه.

٢٨- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للمحاربي أبي محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت:٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى، ١٤٢٢ه.

٢٩- مختار الصحاح، للرازي زين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الحنفي(ت:٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت، ط الخامسة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٣٠- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي - بيروت، ط الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٣١- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأحمد بن حنبل أبي عبدالله الشيباني، مؤسسة قرطبة - القاهرة.

٢٩. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري بن سهل(ت:٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٣٠. معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، لمحمد أحمد دهمان، دار الفكر المعاصر- لبنان، دار الفكر - سوريا، ط الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٣١.معجم الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى(ت: نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي- قم، ط الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٢. معجم المفسرين ﴿من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر﴾، لعادل نويهض، قدم له: مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّيْخ حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية، لبنان، ط الثالثة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

٣٣. معجم المؤلفين، لعمر بن رضا كحالة (ت: ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت

(د.ت).

٣٤. المغرب، للمُطَرِّزِىّ ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على أبي الفتح برهان الدين الخوارزمي (ت:٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي (د.ت).

٣٥. المفتاح في الصرف، للجرجاني أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الفارسي(ت:٤٧١هـ)، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب- عمان، الرسالة - بيروت، ط الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٣٦.المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي أبي إسحق إبراهيم بن موسى(ت:٧٩٠ هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٣٧. نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، لجلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر(ت:٩١١هـ)، جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين، السعودية،(٣ رسائل دكتوراه)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٥م.

٣٨. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي (ت:١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه: دار إحياء التراث العربي- لبنان.

٣٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر (د. ت).